حلويات العيد... وداعاً أسعار جنونية.. وأصحاب المحال: كل موادنا ارتفعت

التجارة الداخلية تلزم منتجي الحلويات بتسليم بيان تكلفة لمديرية الأسعار في الوزارة

| هني الحمدان

أسعار الحلويات في الأسواق اليوم يصعب وصفها، تجاوزت حدود المنطق والإمكانيات، بل كما وصفها بعض أصحاب الكار مادة كمالية وليست أساسية ويمكن الاستغناء عنها، في المناسبات والأعياد، ثمانون ألف ليرة ثمن كيلو الغرام الواحد من الحلو درجة أولى، فهل يعقل أن يوازي سعر كيلو حلو راتب موظف فئة أولى مسقف بثمانين ألف ليرة....؟!

كل محل وكل سوق له سعره، إلا أن القاسم الأوحد ارتفاع ملحوظ طال كل الأنواع بلا أي استثناء حتى حلويات الفقير كما يقولون، البرازق والمعمول تربعت على مشارف الـ٣٠ ألف ليرة سورية لكل كيلو غرام، ومن يزر سوق الجزماتية بالميدان حيث تكثر هناك محال ومطابخ الحلو المتنوعة يكاد لا يصدق هول الأرقام المعلنة على كل طبق ثمناً لكل كيلو، تضع راتبك كاملاً لتتبضع كيلو غراماً واحداً إذا رغبت أن تبقى بلا أي ليرة طيلة الشهر، وحتى إذا اضطررت إلى شراء كيلو من أصناف ذات درجات أخرى ستدفع كل مافي جيوبك، والغريب أيضاً أن الارتفاع الصاروخي بأسعار الحلو بأصنافها طال الأنواع الشعبية كالعوامة والمشبك وقد سجلت بورصتها السعرية ارتفاعاً وصل إلى خمسة آلاف ليرة لكيل كيلو عوامة واحد.. حتى هذه الأصناف دخلت يد الجشع إليها، وعندما تسمع المبررات وراء رفع الأسعار، قد تصل لحالة من الاقتناع أن تكاليف فاتورة المستلزمات غالية جداً، والمواد الأولية وأسعار الطاقة وكل ما يدخل في هذه الصناعة تضاعفت أسعاره مرات ومرات.

الحلويات من الأشياء المحببة لدى الكثير من الناس فلا يمر وقت حتى تجد نفسك ترغب في الحلويات، أو شراءها، وتختلف أسعار الحلويات من محافظة إلى أخرى، فالحلويات المنتجة في العاصمة تختلف أسعارها عن الحلويات في محافظة ثانية، وهكذا حسب نوع المحل ونوع الحلويات، إلا أن الغالب كما أشرنا سابقاً أن غلاءها أوصلها إلى درجة جعلها تخرج من قائمة الموائد عن شريحة واسعة جداً من المواطنين، حتى طبقة الميسورين صارت تقتصد جداً في شراء الحلويات كما قال أحد باعة الحلويات في سوق الجزماتية.

واليوم مع قرب انتهاء أيام شهر رمضان علا مستوى أحاديث الناس حول شراء الحلويات ليست تلك الأصناف خمس النجوم بل أسعار الحلويات العادية، حتى حلويات «الأشاطي» هذا الصنف الذي يلقى إقبالاً وخاصة خلال أيام الشهر الفضيل فأسعاره مرتفعة ومن استطاع شراء كيلو واحد لمرة واحدة لم يعد يقدر أن يعيدها ثانية..!

وأصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يلزم منتجي الحلويات العربية والإفرنجية المصنفة «نوع ممتاز» المصنوعة من السمن الحيواني، و«نوع أول» المصنوعة من السمن الحيواني أو النباتي بإعداد بيان تكلفة وإيداعه في الوزارة «مديرية الأسعار» وذلك للأصناف والأنواع المطروحة للبيع من قبلهم والمحال نسخة عنه لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمحافظة المعنية على أن تكون التكلفة فعلية وواقعية حسب أسعار مستلزمات الإنتاج الفعلية لتكون حجة عليهم في حال الشك أو الشكوى.

في تصريح لـ«الوطن» قال محمد الإمام عضو مجلس اتحاد حرفي دمشق – قطاع الحلويات جاء فيه: الله يكون بعون أصحاب الدخل المحدود وما أكثرهم هؤلاء هكذا بدأ الأمام، فكل شيء ارتفعت وتضاعفت أسعاره، فالحلويات اليوم تقدر أن تقول إنها صارت من الكماليات عند أغلبية البشر، وأسعار كيلو الحلويات بثمانين ألف ليرة غير معقول، وهو لم يأت بمزاج الصانع والبائع، بل تكاليف تحضيره ارتفعت مرات، كيلو الفستق الحلبي بـ٦٠ ألف ليرة ناهيك عن السمون التي اشتعلت أسعارها والسكر، وتكاليف الطاقة، كلها مستلزمات أرهقت المصنع وتالياً الأسعار ارتفعت، وأمام هذا الارتفاع فالناس ليس بمقدورها الشراء، أي عمليات البيع خفت وتعرض بعض المصنعين إلى توقفات وربما خسائر، فسعر الحلو ارتبط بالظروف والصعوبات التي شملت وطالت كل مرافق الإنتاج والاقتصاد.

والأصناف المتوسطة التي تشكل إقبالاً كانت عند معظم المستهلكين كالبرازق والمعمول زادت أسعارها، فهل يعقل أن يصل كيلو البرازق إلى ٣٠ ألف ليرة، وعند البحث عن الأسباب، تجد جملة من المواد الأولية زاد سعرها مرات.

وأردف الإمام قائلاً: مادة السكر قفز سعرها، وسعر الجبن أصبح مرتفعاً جداً، وكذلك سعر السمن، وإن لم نسعَّ بالمواد الأصلية ذات النوعية العالية الجودة في صناعة هذه الأنواع من الحلويات، ستفقد هذه المأكولات نكهتها وطعمها اللذين اعتاد الناس عليها.

حسب هوامهم، بل هناك بيانات تكلفة وفواتير، فالسوق منظم لدرجة ٧٠ بالمئة، إلا أنه كما قلنا أسعار المواد الأولية الداخلة بالصناعة تضاعفت قيمها مرات، وبالتالي سعر المنتج بصيغته النهائية سيكون عالياً.

يبدو أن الحلويات ودعت ولحقت ببعض المواد التي لم تعد على موائد أغلبية السوريين، وتحولت من مادة محببة وضرورية إلى كمالية بامتياز، في ظل اشتداد الأسعار وضيق الحالة الاقتصادية السائدة، وهنا دعوة للأسر لتعلم لما كان يصنعه أجدادنا وآباؤنا من المعجنات المحلاة بالقطر والسكر، استعاضة عن مادة ثمن كيلو واحد منها بقدر راتب موظف فئة أولى، الله يحلي أيامكم بالصبر.

> عضو قطاع الحلويات: أصبحت من الكماليات

حتى في الحلويات هناك «ماركات»

تجارة دمشق: لا أحد يخسر لكن الأرباح انخفضت

صاحب شركة حلويات: تراجعت مبيعاتنا بشكل كبير

| هناء غانم

تصطدم تمنيات التجار بانتعاش الأسواق التجارية المختلفة مع اقتراب العيد لهذا العام الذي يشهد ركوداً في حركة المتسوقين، نظراً لضعف القدرة الشرائية للمواطنين على خلاف ما كانت عليه محال الحلويات الصناعي فيصل شوط صاحب شركة حلويات أكد لـ«الوطن» أن هناك اختلافاً في أنواع الحلويات وأصنافها، وهناك معايير وأسس لابد من اعتمادها مطالباً بأخذ موضوع التصنيف العادل لكل منشأة بالحسبان بحيث يكون التصنيف لكل من معامل الحلويات والبوظة والاعتماد في ذلك على أخذ عينة للمنتج عشوائياً وبشكل جرثومي وليس سعرياً، موضحاً أنه ليس كل محال الحلويات تستخدم مواد أولية ممتازة هناك العديد من المحال تعتبر أن استخدام المونات والأصبغة والدهون الحيوانية وغيرها خط أحمر.

ولفت إلى أن التصنيف يكون على أساس صنف شعبي صنف أول صنف ممتاز وهذا الصنف هو الذي نحن بصدد مناقشته حيث إنه يجب ألا تقل نسبة المكسرات فيه عن ٥٠ بالمئة +- ٥ بالمئة إضافة إلى أنواع الحلويات وأصنافها، وهناك معايير وأسس لابد من اعتمادها مطالباً بأخذ موضوع التصنيف العادل لكل منشأة بالحسبان بحيث يكون التصنيف لكل من معامل الحلويات والبوظة والاعتماد في ذلك على أخذ عينة للمنتج عشوائياً وبشكل جرثومي وليس سرياً، موضحاً أنه ليس كل محال الحلويات تستخدم مواد أولية ممتازة هناك العديد من المحال تعتبر أن استخدام المونات والأصبغة والدهون الحيوانية وغيرها خط أحمر.

ولفت إلى أن التصنيف يكون على أساس صنف شعبي صنف أول صنف ممتاز وهذا الصنف هو الذي نحن بصدد مناقشته حيث إنه يجب ألا تقل نسبة المكسرات فيه عن ٥٠ بالمئة +- ٥ بالمئة إضافة إلى أنه هناك أعباء وتكاليف غير مرئية إضافة إلى أن أسعار المواد الأولية غير مستقرة بالأسواق على سبيل المثال الفستق وأحياناً مدخلات الإنتاج جميعها من دون استثناء إضافة إلى الضرائب، والأمر الآخر ارتفاع أسعار الوقود المستخدمة في عمليات الإنتاج وعمليات النقل حيث ارتفعت تكلفة الوقود للسيارات مما قلل هامش الربح، كما يجب الأخذ بالحسبان مساحة المعمل وما يحتاجه من طاقة كهربائية وتشغيلية إضافة إلى المواصلات والنقل.

وأكد أن هناك مشكلات عديدة يتعرض لها مصنعو الحلويات حيث تراجعت مبيعاتنا بشكل كبير وملحوظ بعد أن كانت أكثر من ٩٠ بالمئة واليوم لا تتجاوز ١٠ بالمئة، علماً أن هناك أعباء وتكاليف غير مرئية إضافة بالأسواق على سبيل المثال الفستق وأحياناً عدم توافر مادة معينة ما يدفع أصحاب المعامل لدفع قيمة إضافية لتوفيرها مثل عبوات التعبئة يجب أن تكون من النوع الغذائي والصحي والخالي من الروائح ومطابقة للمواصفات القياسية السورية وأن يذكر خلف العلبة اسم الصنف، المكونات، الوزن، تاريخ الصلاحية، نوع السمن، نوع الصنف، اسم الشركة الصانعة، السجل التجاري، كيفية الحفظ، النفقات الإدارية والتشغيلية للمنشأة وهيكلية كذلك الباركود العالمي الخاص بالشركة وما يترتب عليه من رسوم ونفقات مالية والضرائب والتأمينات الاجتماعية للعمال، لافتاً إلى موضوع العمالة وعددها بكل منشأة وأحياناً ندرتها بسبب هجرة العمال الذين تم تدريبهم ما يضطر أصحاب العمل لدفع أجور مرتفعة جداً لتأمين المنتج ودفع إيجارات بيوت ومواصلات خاصة لهم خلال سنوات الحرب إلى تاريخه والأهم عدم توافر المازوت والغاز والبنزين والانقطاع المستمر للكهرباء مما يعني نفقات إضافية عالية جداً موضحاً أن مخصصاتنا لا تستلمها.

بدوره زهير داود رئيس لجنة الأسعار والتسعير في غرفة تجارة دمشق أرجع ارتفاع أسعار الحلويات إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والمواد الأولية، مؤكداً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك صعوبة أيضاً في تأمين المشتقات النفطية كما أن ارتفاع تكاليف النقل وتغير سعر الصرف كان لهما تأثير سلبي وخاصة أن معظم المواد التي تدخل في الإنتاج مستوردة مما يشكل عبئاً علينا كتجار وصناعيين إضافة إلى الحظر الاقتصادي الذي انعكس على التصدير لاسيما أن طريقة الدفع والتعامل بخصوص ثمن البضائع أمر صعب ويحملنا أعباء وتكاليف إضافية.

وحول سؤاله عن الحلول رأى أن الحكومة هي من يجب أن يكون لديه الرؤى لحل هذه الإشكاليات.

وحول أرباح مصنعي الحلويات قال: بالتأكيد «ما في حدا بيخسر» لكن الأرباح انخفضت بشكل كبير نتيجة قلة التصدير وخاصة أن أكثر من ٧٠ بالمئة من إنتاجنا للتصدير إضافة إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية بالأسواق الداخلية وغيرها.

ولفت داود إلى أن المرسوم /٨/ الخاص بحماية المستهلك سوف يحل جزءاً كبيراً من المشكلات باعتباره سوف تكون هناك تسعيرة جديدة ونحن ملتزمون بمواد المرسوم لتحقيق الآلية الصحيحة للوصول إلى تسعير حقيقي للمادة.

وهو إنصاف للمواطن والتاجر فأنا تاجر بنسبة ٥ بالمئة لكن مستهلك بنسبة ٩٥ بالمئة، لذلك المرسوم يهمنا كمستهلكين أكثر منا كتجار..

ونطالب بالتسعير الحقيقي للسلع ويجب ألا نبقى ندور في دائرة التسعير الوهمي، مشيراً إلى أن هناك لجنة للتسعير أخذت الواقع الحقيقي للأسعار مؤخراً بالتعاون مع التجار لتحقيق العدالة السعرية، وهناك توافق بين التجار والحكومة والمرسوم عزز وجود التاجر، خاصة أن اليوم سعر الصرف تحسن وهو من يحكم الأسعار وهذا مؤشر على تعافي الاقتصاد.

الطلب على اللحوم ضعيف حتى في رمضان

مبيع فول الصويا بـ ١٨٥٠ ليرة والذرة الصفراء ١٢٠٠ ليرة

| رامز محفوظ

بعد أن يأتي اللحوم الحمراء على اختلاف أنواعها من الكماليات ولم تعد من الأساسيات وبات وجودها على الموائد الرمضانية شبه معدوم نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن وعدم قدرته على شرائها كما يجب نتيجة الارتفاع الكبير في أسعارها وعدم تناسبها مع دخل المواطن تتجه نسبة كبيرة من الأسر السورية لشراء اللحوم الحمراء خلال شهر رمضان الحالي بكميات قليلة من أجل الطبخ مثل نصف الوقية أو الوقية وأحياناً أقل من نصف الوقية وهذا ما أكده رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها أدمون قطيش، مشيراً إلى أن المواطن كان سابقاً قبل الأزمة يشتري اللحوم الحمراء بالكيلوغرامات وليس بالوقية ونسبة كبيرة من المواطنين تمون اللحمة وتضعها في الثلاجة لفترات طويلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جمعية اللحامين أن الطلب على اللحوم مازال ضعيفاً ولم يزدد خلال شهر رمضان، مرجعاً ذلك لضعف القوة الشرائية للمواطن وعدم قدرته على شرائها نتيجة ارتفاع أسعارها.

وأشار إلى أن كيلو الغنم الحي ارتفع وأصبح اليوم بحدود ١٠ آلاف ليرة بعد أن كان قبل شهر رمضان بحدود ٨,٥ آلاف، كما ارتفع كيلو العجل الحي ووصل لحدود ٨ آلاف بعد أن كان قبل رمضان بحدود ٦,٥ آلاف.

وعن أسباب ارتفاع أسعار لحم الغنم والعجول في الأسواق خلال رمضان أوضح قطيش أن ارتفاع أسعار اللحوم حالياً نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف.

وأكد أن أسعار الأعلاف المدعومة ارتفعت من مؤسسة الأعلاف إذ أصبح سعر مبيع كيلو فول الصويا من مؤسسة الأعلاف للمربين بحدود ١٨٥٠ ليرة بعد أن كان سعره في المؤسسة منذ مدة بحدود ١٥٥٠ ليرة كما أصبح سعر مبيع كيلو الذرة الصفراء من المؤسسة للمربين بحدود ١٢٠٠ ليرة بعد أن كان سعر مبيعه منذ مدة بحدود ٨٥٠ ليرة.

وبالنسبة لتهريب العجول والأغنام إلى دول الجوار أشار قطيش إلى أن التهريب خلال شهر رمضان مستمر ولم يتوقف لكن ليس هناك أي مؤشرات على زيادة التهريب أو نقصانه خلال الفترة الحالية، مبيناً في الوقت نفسه عدم وجود أي تصدير للأغنام والعجول إلى الخارج.

ولفت إلى أن نسبة تهريب الأغنام إلى دول الجوار أكبر من نسبة تهريب العجول إلى هذه الدول، لافتاً إلى أن التهريب يتم إلى لبنان وتركيا، موضحاً أن اللحوم الحمراء السورية مرغوب فيها في دول الجوار أكثر من اللحوم التركية وغيرها، وختم قطيش حديثه بأن الإنتاج الحالي من اللحوم الحمراء يغطي حاجة السوق، لافتاً إلى عدم وجود أي بوادر لانخفاض أسعارها خلال الأيام القادمة.

وكان قد وصل سعر كيلو لحم الغنم هبرة في الأسواق اليوم لحدود ٣٠ ألف ليرة كما وصل سعر كيلو العجل لحدود ٢٣ ألف ليرة.

لا بيع ولا شراء.. في السوق العقارية

الجلالي: ٣٠ بالمئة من المقاسم السكنية في ريف دمشق فارغة

| عبد الهادي شباط

يبدو أن القوانين والقرارات الأخيرة المتصلة بالبيوع العقارية أرخت بظلالها على السوق العقارية فمعظم مقاولي البناء وتجار العقارات يشتكون من حالة جمود واسعة في السوق العقارية ترافقت مع الإجراءات والقرارات الأخيرة وخاصة تطبيق القرار الحكومي الذي اشترط فتح حسابات مصرفية لتوثيق عمليات البيع ونقل الملكيات وإيداع ٥ ملايين ليرة في حساب البائع من قبل المشتري وتجميد ٥٠٠ ألف ليرة من المبلغ المودع لثلاثة أشهر في المصرف على شكل وديعة عادة ما تكون من دون فوائد، في حين أكد الكثير من المقاولين الذين عادة ما يبيعون مقاسمهم السكنية أو التجارية قبل تنفيذ البناء (على المخطط) عدم وجود طلب على الشراء منذ قرابة الشهر وأن الكثير من الزبائن يفضلون التريث في الشراء والانتظار لمعرفة ما تسفر عنه القوانين والقرارات الجديدة وكيفية تنفيذها وما هي القيم المالية الإضافية التي سيتحملونها عند عملية الشراء أو نقل الملكية.

بينما أوضح صاحب مكتب عقاري في ريف دمشق أنه يضاف لما تم ذكره من (قوانين وقرارات جديدة) كانت الكثير من المبيعات في السوق العقارية تعود لمغتربين سوريين عن طريق حوالات مالية مستفيدين من فارق سعر الصرف خلال الأشهر الماضية لكن مع تحسن سعر صرف الليرة السورية تراجعت المبيعات التي تعود لهذه الشريحة (المغتربين) لأن مصالحهم تتنامى مع تدني سعر صرف الليرة مقابل العملات التي يتقاضون أجورهم بها في بلدان إقامتهم.

وفي المحصلة يرى آخرون من العاملين في السوق العقارية (مكاتب–شقيعة) أن هذه القرارات الجديدة أضرت بهم وأن حركة الجمود الحالية(القاسية) في مبيع العقارات لم تسجل من وقت طويل حتى خلال السنوات الماضية من الحرب على سورية.

وفي محاولة للتوسع حول ظاهرة الجمود في مبيع العقارات اتصلت «الوطن» مع مدير في المصالح العقارية للسؤال عن معدلات التوثيق في المكاتب العقارية فبيّن أنه رغم حالة الجمود الحاصلة منذ فترة في السوق العقارية إلا أن معدل التوثيق لدى مكاتب المصالح العقارية سجل زيادة خلال الأيام الأخيرة من الشهر الماضي مرجعاً ذلك لرغبة بعض المواطنين في تنفيذ المبيعات العقارية ونقل الملكيات لدى السجلات العقارية قبل نفاذ قانوني البيوع والرسوم العقارية اللذين دخلا حيز التنفيذ مع بداية الشهر الجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أن حركة المبيعات في السوق العقارية مثل غيرها تخضع للعرض والطلب وحالياً هناك مشكلة في العاملين (العرض والطلب) على مستوى العرض المشكلة تتصل بأن الكثير من المقاولين لا يتمكنون من تحديد السعر النهائي لمنتجاتهم وبالتالي يتجه الكثير منهم للتحوط ورفع الأسعار لمستويات عالية، في حين على مستوى الطلب فالمشكلة تتصل بالعديد من العوامل أهمها حالة السيولة والتوجهات والإجراءات الأخيرة التي تصب في تخفيف معدلات السيولة ومنه سقف السحوبات اليومية من المصارف وهو ما ساهم في تراجع حركة النشاط الاقتصادي بالعموم ومنها النشاط العقاري، في حين اعتبر الجلالي أن قانوني البيوع العقارية ورسوم خدمات نقل الملكيات والفراغ في الطابو سيكون لهما أثر محدود زمنياً يتصل بالحالة العامة من ردة الفعل على إجراء لم يكن معمول به سابقاً لكن سيتم التكيف معه بعد فترة بسيطة وخاصة أن هذه القرارات جاءت تصحيحاً لحالة سابقة غير منطقية.

وأشار الجلالي إلى ظاهرة ربما تكون فريدة لدينا في سورية حيث نجد الكثير من المقاسم السكنية والتجارية فارغة من دون مبرر لذلك مقدراً نسبة المقاسم والعقارات الفارغة على مستوى ريف دمشق بنحو ٣٠ بالمئة والكثير من هذه العقارات تم شراؤها بهدف الادخار وهو مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص استثمارية أخرى أكثر جدوى تتجه لها هذه الأموال، وأنه يمكن وصف هذه الظاهرة بالأموال المعطلة وهي حالة غير سليمة ومضرة في الاقتصاد خاصة أن هذه الأموال المعطلة تمثل رقماً مالياً كبيراً جداً يمكن توظيفها والاستفادة منها في مشاريع حيوية تخدم الاقتصاد الوطني، وبيّن أن هذه الظاهرة تستحق التوقف عندها والبحث فيها وخاصة على المستوى الإحصائي.

وكانت وزارة الإدارة المحلية والبيئة أصدرت نهاية الأسبوع الماضي التعليمات التنفيذية للقانون رقم ١٧ لعام ٢٠٢١ الخاص برسوم الخدمات العقارية التي سيتم بدء العمل بها من تاريخ ٣–٥–٢٠٢١ حيث تضمنت التعليمات الخدمات المستوجبة للرسوم العقارية التي تستوفيها مديرية المصالح العقارية والجهات العامة المخولة قانوناً مسك سجل ملكية وقيمة هذه الرسوم كما تعد الخدمة العقارية المقدمة إلكترونياً بمنزلة الورقية في معرض تطبيق أحكام القانون، وأن التعليمات التنفيذية بينت قيمة الرسم العقاري بشكل واضح اعتماداً على القيمة الرائجة للوحدات العقارية المعتمدة من وزارة المالية بالنسبة لمعاملات البيع والاستبدال والمبادلة والاختصاص والهبة والوصية والانتقال وغيرها باستثناء الرهن والتأمين العقاري فيتم حساب رسم التسجيل العقاري على أساس بدل الدين أي مبلغ الرهن أو القرض.

بينما بيّن مصدر في المصالح العقارية أن العمل بقانون الرسوم العقارية السابق ذي الرقم ٤٢٩ لعام ١٩٤٨ وتعديلاته استمر لفترة طويلة من الزمن وتم تعديل العديد من أحكامه والنسب المذكورة فيه بشكل متكرر بالعديد من القوانين والمراسيم التشريعية ويستند في احتساب الرسوم العقارية إلى أساس القيمة التخمينية للعقارات أو البدل المسمى في العقد أيهما أكثر للخدمات العقارية التي يتم حسابه رسومها العقارية على أساس الرسوم النسبية كالبيع والاستبدال والمبادلة.

٤ ملايين ليتر من البنزين يومياً لكل المحافظات

| عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر «الوطن» في «محروقات» أن الكميات التي يتم توزيعها حالياً من مادة المازوت ٥,٦ ملايين ليتر و٤ ملايين ليتر من مادة البنزين وذلك لكل المحافظات.

وأوضحت المصادر أن هذه الكميات أصبحت تزود بها المحافظات بعد زيادة كمية التعبئة إلى ٢٥ ليتراً.

ووفقاً للمصادر فإن إمكانية زيادة الكمية إلى ٣٠ ليتراً كانت قائمة لكن اعتماد فقط ٢٥ ليتراً يأتي للمحافظة على انسيابية وصول المادة للمستهلك وعدم حصول انقطاعات تعود بالمستهلك إلى المربع الأول.

وبين المصدر أن كمية البنزين المخصصة للعاصمة حالياً تصل إلى ٤٧ طلباً أي بما يتجاوز مليون ليتر يومياً من المادة في حين تبلغ مخصصات ريف دمشق نحو ٣٨٢ ألف ليتر.

ويؤكد المصدر أن مخصصات العاصمة من مادة المازوت نحو ٧٦٥ ألف ليتر على حين تبلغ مخصصات الريف ٥٨٥ ألف ليتر.

ورجح المصدر إعادة النظر بالآلية المتبعة حالياً بتوزيع المادة وفقاً للدور على مستوى المحافظة وذلك بسبب تفضيلات المستهلكين لمحطة وقود على أخرى؛ ولمحطة عامة على محطة خاصة متوقعاً أن يعاد النظر بهذه الآلية بعد توافر المادة ووصول توريدات منتظمة، مبيناً أن ما يتم حالياً هو إدارة للنقص حتى عودة الأمور إلى طبيعتها.